ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY

ORGANIZAÇÃO DA
UNIDADE AFRICANA

ORGANISATION DE
L'UNITE AFRICAINE

منظمة الوحدة الأفريقية

Addis Ababa - Ethiopia P. O. Box: 3243 Tel. 51 77 00 Telex: 21046 Fax: (251 1) 51 30 36

الجهاز المركزى لآلية منظمة الوحدة الأفريقية
لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها على مستوى السفراء
الدورة العادية الخامسة والسبعون
أديس أبابا، إثيوبيا ، ٢٢ أغسطس ٢٠٠١

—

CENTRAL ORGAN/MEC/AMB/ 3 (LXXV)

تقرير الأمين العام
عن الوضع السائد فى جزر القمـــر

—

أديس أبابا ، ٢٢ أغسطس ٢٠٠١

تقرير الأمين العام
عن الوضع السائد فى جزر القمـــر

—

أولا – مقدمة:

١- يجدر التذكير بأنه تمت مناقشة الوضع فى جمهورية جـــزر القمـــر الإتحادية الإسلامية على نحو مستفيض خلال الدورة العادية الرابعة والسبعين لمجلس الوزراء المنعقدة فى لوساكا، زامبيا من ٥ إلـى ٨ يوليو ٢٠٠١. وفى نهاية المداولات، اعتمد المجلس المقـــرر رقـــم CM/Dec.59 (LXXIV) الذى ورد فيه من بين أمور أخرى ما يلى:

١) رحب بالتقدم المحرز فى تنفيذ الإتفاق الإطار للمصالحة فـى جزر القمر الموقع عليه فى ١٧ فـــبراير ٢٠٠١ وبخاصـــة إنشاء كافة اللجان واللجان الفرعية المنصوص عليـــها فـــى الإتفاق الإطار تقريبا وبدءها أعمالها،

٢) بناء على توصية من دول المنطقة وترويكا منظمة الوحـــدة الأفريقية ومع مراعاة التقدم المحرز فى عملية المصالحـــة، تقرر أن ترفع نهائيا الإجراءات التى اتخذتها منظمة الوحـــدة الأفريقية ضد قيادة الحركة الإنجوانية الإنفصالية.

٢- وقبل مناقشة هذه المسألة من جانب المجلـــس، عقـــد وزراء بلـــدان المنطقة وترويكا منظمة الوحدة الأفريقية اجتماعا غير رسمى فـــى

٥ يوليو ٢٠٠١ على هامش الدورة العادية الرابعة والسبعين لمجلس الوزراء. وقد إستعرض الوزراء خلال اجتماعهم الوضع فى جزر القمر على ضوء نتائج الزيارة الوزارية التى تم القيام بها إلى الأرخبيل من ٤ إلى ٧ يونيو ٢٠٠١. كما إتفق الوزراء، من بين أمور أخرى، على إيفاد بعثة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى جزر القمر بقيادة المبعوث الخاص للأمين العام فى جزر القمر معالى الوزير فرانسيسكو ما ديرا.

٣- يستعرض هذا التقرير وضع تنفيذ الإتفاق الإطار ويسلط الضوء على بعض المسائل الهامة التى لم تتم معالجتها، ويقترح كذلك بعض التوصيات بشأن الطريق الذى يجب اتباعه مستقبلا.

ثانيا – وضع تنفيذ الإتفاق الإطار:

٤- يجدر تذكير الجهاز المركزى أنه تم – تقريبا – إنشاء كافة آليات التنفيذ المنصوص عنها فى الإتفاق الإطار وتم البدء فى تشغيلها. وتشمل هذه الآليات لجنة المتابعة واللجنة الثلاثية للمصالحة الوطنية المكلفة بتحديد المجموعة القمرية الجديدة وكذا اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات.

٥- تعد لجنة المتابعة أول آلية تم إنشاؤها بهذا الشأن وتتكون من تسعة (٩) أعضاء يمثلون الأطراف القمرية الرئيسية الثلاثة (الحكومة المركزية والسلطة الإنجوانية والمعارضة) ومنظمة الفرانكوفونية وجامعة الدول العربية وحكومة موريشيوس. وقد أنشئت هذه اللجنة رسميا فى ١٥ مارس ٢٠٠١ وبدأ عملها بالفعل فى ٥ أبريل ٢٠٠١. تجتمع لجنة المتابعة مرة واحدة فى كل شهر فى دورات عادية وبإمكانيها عقد دورات إستثنائية إذا إقتضى الأمر.

وتحتوى اللجنة على هيئة مكتب تضم ممثلين عن الأطراف الرئيسية الفاعلة الثلاثة وتتولى إدارة الشؤون اليومية للجنة المتابعة.

٦- لقد تم إنشاء اللجنة الثلاثية فى ٢٠ مايو ٢٠٠٠. و تتكون من ٧٢ عضوا يمثلون مختلف الجزر بمعدل ٢٤ مندوبا بالنسبة لكل جزيرة، ويشمل الوفد الممثل لكل واحدة من هذه الجزر ثمانية (٨) ممثلين عن الأطراف الرئيسية الثلاثة طبقا للفقرة ٨ (١) من الإتفاق الإطار. وقد تم فتح المقر الرئيسى للجنة الثلاثية فى موهيلى.

٧- خلال إجتماعها الأول المنعقد من ٢١ إلى ٢٣ مايو ٢٠٠١، قامت اللجنة الثلاثية بإنشاء الأجهزة المنصوص عليها فى الإتفاق الإطار التى تقع تحت سلطتها. وتشمل هذه الأجهزة اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات، واللجنة القانونية الفرعية (المكلفة بصياغة الدستور)، واللجنة الفرعية المكلفة بجمع الأسلحة وإعادة إدماج الشباب. كما أنها قامت أيضا بإنشاء اللجنة الفرعية المكلفة بالممتلكات العامة والآليات المالية.

٨- تتشكل اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات من ٢٧ عضوا، تم توزيعهم بالتساوى بين الأطراف الرئيسية الثلاثة الممثلة للجزر الثلاثة. وعلى الرغم من أن روح الإتفاق الإطار تنص على أن اللجنة الثلاثية هى التى تتمتع بسلطة إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات إلا أن أعضاء هذه اللجنة يتم إختيارهم بكل إستقلالية من جانب الأطراف التى يتولون تمثيلها. وقد تم فتح المقر الرئيسى للجنة المستقلة للإنتخابات فى أنجوان.

٩ - تم كذلك البدء فى تشغيل اللجنة القانونية الفرعية التابعة للجنة الثلاثية التى تم إنشاؤها فى مايو ٢٠٠٠. وتتكون من ٢٧ عضوا تم توزيعهم بصورة متساوية بين الأطراف الرئيسية الثلاثة الممثلة للجزر الثلاثة. وتتولى هذه اللجنة إدارة أنشطتها إنطلاقا من موهيلى.

١٠- إبان إستكمال هذا التقرير، كانت التحضيرات متواصلة من أجل إنشاء اللجنة الفرعية المكلفة بجمع الأسلحة وإعادة إدماج الشباب. وبعد إستكمال إنشاء هذه اللجنة سوف يتم فتح مقرها الرئيسى فى أنجوان. وبالمثل، فإنه من المقرر كذلك إنشاء لجنة فرعية مكلفة بالممتلكات العامة والآليات المالية طبقا للفقرة ٩ (٤) من الإتفاق الإطار. وسوف تتولى هذه اللجنة الفرعية مهمة إحصاء كافة الممتلكات وتحديد قيمة الأرصدة والديون والفوائد المدفوعة على الديون الداخلية والخارجية والإستثمارات التى تمت فى جزر القمر منذ نيل الإستقلال. وهذه اللجنة الفرعية التى لها نفس التشكيل كباقى اللجان واللجان الفرعية الأخرى فيما يتعلق بنظام العضوية. وقد تقرر فتح مقرها الرئيسى فى مورونى.

١١- ويجدر تذكير الجهاز المركزى بأن اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات إجتمعت لمدة أسبوعين وتوصلت - بمساعدة أحد خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى المختصين فى شؤون الإنتخابات وبدعم مالى من منظمة الوحدة الأفريقية - إلى وضع جدول زمنى مؤقت للإنتخابات. وقد إقترح أن يتم - فى بداية سبتمبر ٢٠٠١ - الشروع فى جميع الأنشطة المتعلقة بالعملية الإنتخابية بما فى ذلك،

الإحصاء وتسجيل الناخبين والتثقيف والتوعية وتدريب المراقبين وإصدار البطاقات الإنتخابية وتوفير الوسائل اللوجيستية الضرورية. وفى هذه الأثناء لا تزال الإعمال متواصلة فيما يتعلق بمراجعة قانون الإنتخابات بحيث يتوقع إستكمال ذلك بعد إعتماد الدستور الجديد. وفضلا عن ذلك، فقد اقترح فى الجدول الزمنى تنظيم إستفتاء فى ديسمبر ٢٠٠١ وإنتخابات عامة خلال الفترة بين فبراير ومايو ٢٠٠٢. وحسب الجدول الزمنى المقترح، يتوقع إستكمال إنشاء الإطار المؤسسى الجديد فى أواخر شهر مايو أو فى بداية شهر يونيو ٢٠٠٢.

١٢- ومن جهتها، فقد إجتمعت اللجنة القانونية الفرعية لمدة ١٨ يوما خلال شهر يوليو المنصرم ذلك لبدء صياغة الدستور الجديد. وقد وصلت أعمال اللجنة القانونية إلى طريق مسدود بهذا الشأن بحيث طلبت هيئة المكتب من رئاسة اللجنة الثلاثية إحالة الموضوع الى لجنة المتابعة. وبعد دراسة مقترحات اللجنة القانونية الفرعية قامت لجنة المتابعة بإعداد وثيقة تتضمن كلا من النقاط المتفق عليها ونقاط الخلاف فيما يتعلق بمؤسسات وسلطات المجموعة القمرية الجديدة والجزر. وقررت لجنة المتابعة كذلك أن تعرض هذه الوثيقة على خبراء وطنيين ودوليين فى الشؤون الدستورية لغرض دراستها وإصدار توجيهات بشأنها.

١٣- وكنتيجة لذلك، فقد طلبت الحكومة القمرية من المجتمع الدولى خلال الإجتماع الخاص "بأصدقاء جزر القمر" الذى عقد فى باريس، فرنسا فى ٥ يوليو ٢٠٠١ برعاية البنك الدولى، توفير خبراء دوليين

فى المسائل الدستورية لمساعدة الخبراء القمريين على صياغة دستور جديد للبلاد. وقام الإتحاد الأوروبى بإيفاد خبير واحد ومنظمة الفرانكوفونية خبيرين اثنين. وقامت منظمة الوحدة الأفريقية بدورها بإيفاد خبير واحد جاء من مدغشقر. وقد إلتقى الخبراء الدوليون الأربعة بستة من نظرائهم القمريين فى موروني (إثنان بالنسبة لكل جزيرة) بحيث باشروا العمل فى يوم الأربعاء، أول أغسطس ٢٠٠١. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، إستكمل الخبراء الصياغة الأولى للدستور التى سوف تحال إلى لجنة المتابعة واللجنة الثلاثية لغرض مناقشتها. وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن إمتنان منظمة الوحدة الأفريقية لحكومة مدغشقر للخدمات والخبرة المقدمين من خلال أحد كبار مستشاريها فى المسائل الدستورية.

١٤- تكتسى عملية جمع الأسلحة - وبخاصة فى أنجوان - أهمية بالغة لأنها تسمح بضمان الأمن الشخصى خلال التحضيرات لتنظيم الإستفتاء الدستورى والإنتخابات العامة وأثناء إجرائهما. ويجدر تذكير الجهاز المركزى بهذا الشأن، بأن هناك حاجة ماسة لتوفير الإعتمادات الضرورية لدعم هذا المشروع. وقد تعهد البنك الدولى بتوفير نحو ٠٠ر٠٠٠ر٨٠٠ دولار أمريكى لتمويل الجانب المتعلق بإعادة إدماج الشباب. وأشار بنك التنمية الأفريقى من جهته إلى أنه يعتزم تخصيص نحو ٠٠ر٠٠٠ر٧٠٠ دولار أمريكى لتمويل المشاريع المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات.

١٥- وهناك اختلاف فى وجهات النظر بين البنك الدولى والسلطات القمرية التى لا تزال تبدى تحفظا بشأن هذه المسألة بالتحديد. وحسب

السلطات القمرية، فإن البنك الدولى قام بإختيار منظمة غير حكومية دولية هى " كلير انترناشيونال " لتتولى تنفيذ مشروع إعادة إدماج الشباب وأشار كذلك إلى أن هذه الأنشطة سوف تبدأ بعد أن يتم جمع كافة الأسلحة. ولكن فى رأى السلطات القمرية وبخاصة السلطة الإنجوانية فإنه يتعين تنفيذ عملية إعادة إدماج الشباب قبل أو على الأقل - بالتوازى مع عملية جمع الأسلحة. وأكدت هذه السلطات أن هذه الأسلحة أصبحت مصدر دخل بالنسبة لأصحابها وعليه فإنه يتعين منحهم مصدر دخل بديل قبل طلب قيامهم بتسليمها.

١٦- ومن جهتها، ونظرا لمدى خطورة هذه المشكلة، فقد طلبت الأمانة العامة الموافقة وحصلت عليها من حكومة جنوب افريقيا تعيين ضابط عسكرى/ للمخابرات ليتم إرساله إلى جزر القمر للعمل تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية مباشرة بعد إنشاء اللجنة الفرعية لجمع الأسلحة ذلك بغية مساعدة الأطراف القمرية فى هذا الشأن. وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن إمتنان منظمة الوحدة الأفريقية لحكومة جنوب أفريقيا لتوفير هذا الخبير العسكرى ولمواصلة الإشتراك فى الجهود الرامية إلى دعم عملية المصالحة الوطنية فى جزر القمر وإستعادة النظام الدستورى فى هذا البلد.

١٧- ويجدر تذكير الجهاز المركزى بأنه، ردا على نداء وجهته منظمة الوحدة الأفريقية للدول الأعضاء والمجتمع الدولى لتقديم المساعدة لضمان تنفيذ الإتفاق الإطار فقد قدم/ تعهد بأن تقدم موزمبيق وجنوب أفريقيا ومدغشقر وموريشيوس مساهمات مالية لكفالة تنفيذ العملية والحصول على المساعدة الإنسانية. وقد كملت هذه

المساهمات المبلغ الذى خصصته الأمانة العامة لتسهيل تنفيذ العملية وتوفير المساعدة الإنسانية لصالح أنجوان.

١٨- وفيما يتعلق بالمسألة العاجلة المتمثلة فى تحقيق الإنعاش الإقتصادى والتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى جزر القمر على الأمد البعيد، لا تزال التحضيرات متواصلة من جانب الأمانة العامة وحكومة موريشيوس من أجل تنظيم مؤتمر للأطراف المانحة بشأن جزر القمر خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٢. وفضلا عن ذلك وكما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل فى هذا التقرير، فقد تم تنظيم اجتماع غير رسمى " لأصدقاء جزر القمر " فى باريس، فرنسا فى ٥ يوليو ٢٠٠١ تحت رعاية الحكومة القمرية وبدعم مالى من البنك الدولى. ويرمى هذا الإجتماع إلى حشد إعتمادات مالية لصالح برامج الحالات الطارئة للحد من الفقر وكذا لصالح عمليتى إزالة المركزية وتحقيق المصالحة الوطنية. وقد تم فى نهاية الإجتماع الإعلان عن مساهمات بقيمة ٧ر١١ مليون دولار أمريكى. وتشمل هذه المساهمات اعلان حكومة موريشيوس فتح خط إعتماد بقيمة مليون دولار أمريكى وإعلان الإتحاد الأوروبى تخصيص مبلغ مالى قيمته ٥ر١ مليون دولار أمريكى للمساهمة فى الحد من الفقر فى البلاد ودعم العملية الإنتخابية وإعلان بنك التنمية الأفريقى تخصيص مبلغ مالى قيمته ٠٠ر٠٠٠ر٧٠٠ دولار أمريكى للمساهمة فى الحد من الفقر وبناء القدرات فى القطاع المالى وإعلان منظمة الفرانكوفونية تخصيص مساعدة مالية بقيمة ٠٠ر٠٠٠ر٤٠٠ دولار أمريكى وإعلان البنك الدولى تخصيص مساعدة مالية بقيمة ٨ر٦ ملايين دولار أمريكى من بينها ٦ ملايين دولار أمريكى لتمويل برنامج الحالات الطارئة و ٠٠ر٠٠٠ ر٨٠٠ دولار أمريكى

لصالح مشروع إعادة إدماج الشباب. كما أعلنت أيضا جامعة الدول العربية خلال قمة عمان عن مساهمات بقيمة ١٠ مليون دولار وتم انفاق جزء منها منذ توفيرها.

ثالثا – نتائج مهمة منظمة الوحدة الأفريقية في جزر القمر:

١٩- كما تمت الإشارة إلي ذلك من قبل ، قام وفد منظمة الوحدة الأفريقية بزيارة إلي جزر القمر من ٢٣ إلي ٢٨ يوليو ٢٠٠١ وذلك بناء على طلب من بلدان المنطقة وترويكا المنظمة خلال اجتماعها غير الرسمي المنعقد في لوساكا ، زامبيا في ٥ يوليو ٢٠٠١ . ومن أجل دعم الزخم الذي تولد من الزيارة الوزارية إلي جزر القمر من ٤ إلي ٧ يونيو ٢٠٠١ ، شملت البعثة التي تم إيفادها ممثلي جنوب إفريقيا ومدغشقر وزامبيا.

٢٠- وخلال زيارته إلي جزر القمر لاحظ وفد منظمة الوحدة الأفريقية أنه على الرغم من الادعاءات المتعلقة بتواجد طوائف من بعض العناصر الانفصالية في الجزر الثلاثة بما فيها جزيرة مايوت ، فإن كافة القوى السياسية وكذا المجتمع المدني . مازالت متمسكة بوحدة جزر القمر وسلامتها الترابية . وهناك إدراك عام سائد بأنه على الرغم من بعض الصعوبات التي تمت مواجهتها ، فإن عملية التنفيذ بدأت – بالفعل – تسير قدما إلي الأمام خاصة بعد أن باشرت كافة اللجان واللجان الفرعية أعمالها.

٢١- وقد علمت بعثة المنظمة أيضا أن الحكومة القمرية تعهدت خلال اجتماع "أصدقاء جزر القمر" المنعقد في باريس أن تقوم بتصفية الديون الخارجية للبلاد من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتمت الإشارة إلي أنه قد أنفق حوالي ٦٠ بالمائة من هذه الديون على تمويل مشاريع في انجوان خلال الشهرين اللذين سبقا بداية الأزمة الإنفصالية فى أغسطس ١٩٩٧. وأطلعت الحكومة الوفد أيضا على أنها دفعت مرتبات العاملين في الإدارة العامة في انجوان وتخصص ما يبلغ معدله ٣٦ مليون فرنك قمري في كل شهر لدفع

المرتبات في موهيلي بينما تساهم هذه الجزيرة بمبلغ ٤ ملايين فرنك قمري فقط شهريا في الخزينة الوطنية.

٢٢- وقد أطلع رئيس الوزراء القمري السيد حمادة مادي بوليرو الوفد على المفاوضات الجارية مع انجوان فيما يتعلق بإجراءات تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية . وتبين من حديثه انه سوف تتم دراسة المسائل التالية من بين أمور أخرى:

١) طريقة توزيع مناصب الوزراء بين الجزر الثلاث.
٢) إيجار بعض الوزارات في موهيلي وانجوان.
٣) إنشاء منصب نائب الوزير.

٢٣- ولاحظ وفد منظمة الوحدة الأفريقية كذلك أن كافة الأطراف القمرية أقرت بأن الجزر هي بحاجة إلي التمتع بدرجة معينة من الاستقلال عن الحكومة المركزية لأن ذلك سوف يسمح لها بالاستجابة لاحتياجات وتطلعات سكانها . وقد أكدت الأطراف القمرية ان استقلال الجزر لا يعني انقسام البلد وانما يجب تطبيق هذا الاستقلال في إطار احترام وحدة البلد وسلامتها الترابية.

٢٤- وفي هذا الصدد ، فقد أكدت أغلبية الأطراف القمرية أنها تفضل تشكيل حكومة مركزية تتمتع بسلطات تسمح لها بحماية وحدة البلد وسلامته الترابية مع إعطاء استقلال أكبر للجزر في ذات الوقت . وقد اعتبرت بعض الأطراف أن السلطات التي سوف تخول للمجموعة القمرية الجديدة في سياق الاتفاق الإطار يجب أن تمارس - فقط - عن طريق الحكومة المركزية . واعتبر البعض الآخر أن ذلك يعد استراتيجية أعدتها المجموعة الانفصالية من أجل تمويه نواياها الحقيقية.

٢٥ وقد أكدت كافة الأطراف لوفد المنظمة أنه سوف يتعذر التقيد بالجدول الزمني المحدد في الاتفاق الإطار ذلك بسبب ندرة الموارد الضرورية . واعتبر على العموم كل من المجتمع المدني والمعارضة انه يتعين الإسراع في تنفيذ الجدول الزمني لكفالة تنظيم الانتخابات في الربع الأول من سنة ٢٠٠٢ . وحسب توقعاتهم فإن صياغة الدستور الجديد سوف تستكمل في أواخر أغسطس ٢٠٠١ وأنه سوف يتسنى تنظيم الاستفتاء في نهاية سبتمبر ٢٠٠١ وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في ٧ أكتوبر ٢٠٠١ . ومع هذا ، فقد اعتبرت الحكومة والسلطة الانجوانية أنه يتعين تخصيص جدول زمني أطول لهذا الغرض . وعلى العموم فهناك إجماع ضعيف على أن يتم تنظيم الاستفتاء الدستوري بنهاية سنة ٢٠٠١ والانتخابات العامة خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٢ ، وإنشاء المؤسسات الجديدة في يونيو ٢٠٠٢.

٢٦- وفيما يتعلق بجمع الأسلحة ، فقد ذكرت البعثة بأن الحكومة القمرية قامت خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٠ ، بإنشاء لجنة معنية بشؤون الدفاع تتولى – بالتعاون مع السلطة الانجوانية – تحديد الأسلحة المنتشرة في انجوان واتخاذ التدابير الضرورية لضمان جمعها . وقد اجتمعت هذه اللجنة المكونة من ضباط عسكريين من انجوان وجزيرة القمر الكبرى مرتين لهذا الغرض ، غير أنها لم تعقد أي اجتماع منذ فبراير ٢٠٠١ . ويرى البعض أنه يتعين الآن توظيف خبراء دوليين في مجال جمع الأسلحة لتقديم المساعدة في هذه العملية لأنه سبق وأن تم جمع المعلومات الضرورية بهذا الشأن من جانب الخبراء العسكريين القمريين.

٢٧- وأكدت كافة الأطراف أن ندرة الموارد هي السبب الرئيسي الذي حال دون تشغيل آليات التنفيذ بفعالية . وأشارت الحكومة إلي أنه يمكن حل هذه المشكلة عن طريق جمع كل الآليات في موقع مركزي واحد لتسهيل العمليات اللوجستيه والحد من التكاليف المالية . وحسب ممثلي الحكومة

فمن الممكن توفير مبنى أو مبنيين حكوميين لهذا الغرض . وفضلا عن ذلك ، فقد أشارت الحكومة كذلك إلي أنه سوف يوفر البنك الدولى الجزء الأول من الاعتمادات المخصصة (٦ملايين دولار أمريكي) خلال شهر أغسطس ٢٠٠١ وسيستخدم جزء من هذا المبلغ لتمويل عملية التنفيذ.

٢٨- وقد شدد كل من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني على الحاجة الماسة لتوفير ضمانات أمنية للأطراف المعنية بالأمر بينما تتم تسوية الأزمة . ولم يتم تحديد طبيعة هذه الضمانات ولكن يبدو أنها تتعلق بعمليتي جمع الأسلحة وإعادة إدماج الشباب . وقد تمت الإشارة كذلك إلي نوع معين من الضمانات السياسية الواجب توفيرها لبعض العناصر السياسية الفاعلة في إطار هذه العملية.

٢٩- وقد أقر كافة الشركاء بالدور الرئيسي الذي تؤديه منظمة الوحدة الأفريقية في إطار المساعي الرامية إلي تسوية الأزمة القمرية . وشددوا كذلك على أن الأزمة القمرية تعود أسبابها إلي ظاهرة الفقر الذي تزداد رقعته في ربوع هذا البلد . وعليه ، فمن الضروري أن يتم التوفيق على نحو وثيق بين العملية الانتخابية واستعادة النظام الدستوري في هذا البلد من جهة والجهود الرامية إلي الحد من الفقر من جهة أخرى هذا فضلا عن معالجة مسألة الاستقرار السياسي كمسألة تتعلق بالاستقرار المالي والاقتصادي في نفس الوقت . وفي هذا الصدد ، فقد تم التأكيد على أن الدستور هو العنصر الأساسي الذي سوف يضمن نجاح العملية الجارية بهذا الشأن.

٣٠- وفضلا عن ذلك ، فقد شدد الشركاء كذلك على الحاجة الماسة لتنسيق جهود المجتمع الدولي والسعي إلي إيجاد سبل أفضل تسمح بترشيد عملية التنفيذ . كما أنهم أبدوا موافقتهم على مقترح منظمة الوحدة الأفريقية المتمثل في تنظيم اجتماع تنسيقي على مستوى الوزراء في أقرب وقت ممكن ذلك بين بلدان المنطقة والشركاء الدوليين للمنظمة المشتركين في عملية السلام في جزر القمر وكل البلدان الأخرى المهتمة بهذه العملية.

٣١- وعلى العموم ، فقد ظهر اجتماع بين شركاء المنظمة فيما يتعلق بالعناصر التالية:

١) ضرورة بدء عملية حشد الوسائل اللوجستية في أغسطس ٢٠٠١.
٢) ضرورة بدء عملية إحصاء السكان في سبتمبر ٢٠٠١.
٣) ضرورة استكمال صياغة الدستور قبل نهاية سبتمبر ٢٠٠١.
٤) ضرورة تنظيم الاستفتاء خلال نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠١.
٥) ضرورة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية خلال نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠١.
٦) وضرورة تنظيم انتخابات عامة في مارس ٢٠٠٢.

٣٢- وقد أكد وفد المنظمة خلال مشاوراته مع كافة الأطراف على ضرورة مواصلة الحوار بين الأطراف المعنية وإبداء روح من التفاهم المتبادل . وأكد الوفد - مجددا - بأن المنظمة مقتنعة من أن مسؤولية تسوية الأزمة القمرية هي مسؤولية تقع أولا وقبل كل شئ على عاتق القمريين أنفسهم . وشدد بأن المنظمة والمجتمع الدولي عامة هما على أتم الاستعداد لدعم جهود الأطراف القمرية ولكن لا يمكن أن يحلا محلها . وكانت هذه هي الرسالة الأساسية التي تم تبليغها لكافة العناصر الفاعلة في جزيرة القمر الكبرى وموهيلي وانجوان.

رابعا - التطورات الأخيرة:

٣٣- وعند استكمال هذا التقرير ، تلقت الأمانة العامة خبرا مفاده أنه تمت ملاحظة حركة عصيان في صفوف القوات العسكرية والدرك في أنجوان . وحسب المعلومات المتوفرة ، بدأت حركة العصيان في ٧ أغسطس ٢٠٠١

ويعود سببها إلى الشعور بالإجحاف الذي أبدته بعض العناصر المكلفة بتطبيق القانون في الجزيرة التي اعتبرت بأن الترقيات التي قررها العقيد عبيد في ٣ أغسطس هي ترقيات غير عادلة . كما احتجت هذه العناصر العسكرية كذلك على عدم سداد مرتباتها الشهرية من جانب السلطة الانجوانية . ويجدر التذكير بهذا الشأن بأن انجوان تواجه مشكلة عويصة بسبب تراكم متأخرات المرتبات في قطاع الإدارة المدنية والعسكرية وتشير بعض المصادر إلي أنه لم يتم سدادها منذ ٣٠ شهرا تقريبا . وأثناء حركتها الاحتجاجية قامت عناصر الجيش والدرك الانجوانية بغلق المطار والميناء البحري والاستيلاء على مستودع البنزين الواقع في موتسامودو .

٣٤- وفي صبيحة ٨ أغسطس ٢٠٠١ ، أشارت التقارير إلي أن انجوان استعادت الهدوء وانه تم وضع حد لحركة العصيان العسكري . ولكن بعد الظهر ذكرت تقارير جديدة بأن الأعمال التمردية تجددت وتحدثت عن إمكانية تنظيم "انقلاب" ضد العقيد عبيد.

٣٥- وبعد أن تلقى في المساء تأكيدا فيما يتعلق بالخبر الذي مفاده تنفيذ "الانقلاب" ، أصدر الأمين العام بيانا أعرب فيه عن أسفه إزاء الأزمة التي تشهدها جزيرة انجوان مؤكدا أنه في حالة عدم التحكم في هذا التطور فإنه سوف يسبب مزيدا من عدم الاستقرار في جزر القمر وبخاصة في هذه المرحلة الحاسمة التي تشهد تجنيد قادة البلاد وكافة القمريين من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وصون وحدة جزر القمر وسلامتها الترابية واستعادة النظام الدستوري والحكم الرشيد في البلاد وتحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية . وقد أكد البيان أن عملية المصالحة الوطنية الجارية حاليا تم تشجيعها ودعمها بقوة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي وأنه ينبغي ألا تشهد أي تراجع بسبب الأحداث التي تشهدها جزيرة انجوان . وقد ذكر الأمين العام – مجددا – بالتزامه والتزام المنظمة بالسهر على ضمان تنفيذ عملية المصالحة الجارية حاليا على نحو سريع وطبقا

للاتفاق الإطار للمصالحة الوطنية في جزر القمر الموقع عليه في ١٧ فبراير ٢٠٠١ والذي يعتبره كل من الأطراف القمرية والمجتمع الدولي عامة الإطار المفصل لاستعادة الوحدة والسلامة الترابية والنظام الدستوري في جزر القمر هذا فضلا عن إنشاء نظام ديمقراطي يشترك فيه جميع الأطراف.

٣٦- ومن أجل ضمان رد دولي منسق على الوضع في أنجوان ، أجرى كذلك ، الأمين العام مشاورات مع الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية ، الدكتور بطرس بطرس غالي تمحورت حول الأحداث الجارية في انجوان . وكان هناك إتفاق على أهمية وضرورة مواصلة الجهود المبذولة حاليا من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق الإطار للمصالحة الوطنية في جزر القمر . وفي هذا الصدد ، وجه الأمين العام لمنظمة الوحدة لأفريقية نداء للمجتمع الدولي عامة وكافة شركاء المنظمة المشتركين في عملية السلام في جزر القمري على وجه الخصوص من أجل مواصلة مساعدة السلطات والشعب القمريين في جهودهما الرامية إلي كفالة تنفيذ الاتفاق الإطار واستعادة النظام الدستوري في البلد على نحو سريع.

٣٧- لم يتوقع "الانقلاب" الذي تم تدبيره ضد العقيد عبيد ما يمكن أن يخلفه من انعكاسات سلبيه على الاستقرار الهش الذي تتميز به جزر القمر . وإذا كانت الآثار لم تظهر بعد على عملية المصالحة ، بالمقابل من الضروري أن يحيط الجهاز المركزي علما بأن لجنة المتابعة التي كانت تعقد اجتماعها في موهيلي أثناء وقوع "الانقلاب" قررت تعليق دورتها . ومن باب الصدفة كان قد تقرر أن تتم – خلال هذه الدورة – مناقشة مشروع الدستور المتعلق بالمجموعة القمرية الجديدة الذي أعده فريق الخبراء الوطنيين والدوليين المتخصصين في الشؤون الدستورية.

٣٨- وعند استكمال هذا التقرير قامت اللجنة الانتقالية السياسية العسكرية (القيادة العسكرية الجديدة في أنجوان) بتشكيل قيادة ثلاثية مشتركة يتولى رئاستها

ثلاثة ضباط من الدرك لتقوم بإدارة شؤون الجزيرة خلال فترة انتقالية حددت مدتها لتتزامن مع المدة المحددة في الجدول الزمني للاتفاق الإطار المتعلقة باستكمال عملية المصالحة الوطنية في جزر القمر . وقد أكدت اللجنة الانتقالية السياسية والعسكرية مجددا -- التزامها بالاتفاق الإطار وبتنفيذه . وشددت كذلك على الحاجة إلي مواصلة اللجان واللجان الفرعية العشر أعمالها وحثت كافة الأنجوانيين المشاركين في الأجهزة التنفيذية الدأب في ذلك . وفي هذه الأثناء ، أفادت عدة وكالات للأنباء بأن العقيد سعيد عبيد غادر - منذ ذلك الحين - انجوان متوجها إلي مايوت.

خامسا – ملاحظات:

٣٩- أكدت كافة الأطراف القمرية – مجددا -- التزامها بالاتفاق الإطار وبتنفيذه. وقد تم – تقريبا- إنشاء جميع الآليات التنفيذية المنصوص عليها في الاتفاق الإطار وبدأ تشغيلها . وتجدر الإشارة على – وجه الخصوص – إلي أن لجنة المتابعة حاولت أن تتولى مهمة صياغة الدستور الجديد وأنها توصلت إلي تحقيق الإجماع بشأن مقاييس المجموعة القمرية الجديدة وحصلت على موافقة كافة الأطراف القمرية فيما يتعلق بالاستعانة بخبراء دوليين في عملية صياغة الدستور الجديد.

٤٠- يلاحظ أن هناك صعوبات كبيرة بما فيها ندرة الموارد والتطورات الأخيرة في أنجوان التي يمكن أن تحول دون تنفيذ الاتفاق الإطار على نحو سريع .

٤١- يلاحظ أيضا أن هناك شعورا بعدم الثقة بشكل واسع في أوساط الطبقة السياسية وبخاصة فيما يتعلق بالدوافع السياسية للأطراف المعنية بالأمر حول مستقبل البلد . وقد ساهمت الادعاءات المتكررة المتعلقة بانعدام النية الحسنة والالتزام الصادق بعملية المصالحة وكذا الشعور بالإقصاء الذي

أبداه بعض ممثلي موهيلي والمعارضة خاصة في خلق جو من عدم الثقة والشكوك في هذه الأوساط .

٤٢- وقد أبدى شركاء منظمة الوحدة الأفريقية استعدادهم لتولي التنسيق مع المنظمة من أجل مساعدة القمريين على المضي قدما بحزم وعلى نحو سريع في العملية التنفيذية.

سادسا - الخلاصة:

٤٣- كما يتجلى من هذا التقرير ، من الواضح أن عملية المصالحة الوطنية في جزر القمر لا تزال تواجه صعوبات جمة . وعليه ، يتعين أن يواصل الجهاز المركزي دعم جهود بلدان المنطقة وترويكا المنظمة بقوة عن طريق تشجيع كافة الأطراف القمرية على الدأب في تنفيذ الاتفاق الإطار والسعي إلي ضمان استعادة الوحدة والسلامة الترابية والنظام الدستوري والحكم الديمقراطي في جزر القمر.

٤٤- على ضوء ما سبق ذكره ، تعرض التوصيات التالية على الجهاز المركزي لغرض دراستها:

١- نظرا لندرة الموارد الضرورية لتمويل تنفيذ الاتفاق الإطار ، يتعين على الجهاز المركزي أن يوجه نداء للدول الأعضاء لتقديم مساهمات طوعيه في صندوق السلام لمنظمة الوحدة الأفريقية لتجنب تقويض عملية المصالحة الوطنية في جزر القمر بسبب ندرة الموارد المالية.

٢- من المهم جدا أن يتم تنفيذ المقرر المتعلق بجمع الأسلحة لأن ذلك سوف يسمح بتوفير ضمانات أمنيه لكافة القمريين خلال الاستفتاء والانتخابات العامة . وعليه ، يتعين على الجهاز المركزي أن يوجه نداء لجميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عامة من أجل توفير الخبرة المناسبة والاعتمادات الضرورية للسلطات القمرية لتمكينها

من البدء في اقرب وقت ممكن في جمع الأسلحة تحت مراقبة دولية.

٣- نظرا لارتفاع نسبة الفقر في الجزر الثلاث وضعف مواردها الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية العويصة التي تواجهها جزر القمر والتي تعد السبب الرئيسي للأزمة في الأرخبيل، يتعين على الجهاز المركزي تشجيع الجهود الرامية إلي تحقيق الإنعاش الاقتصادي والحد من الفقر وضمان تنمية البلد على الأمد البعيد . وفي هذا الخصوص ، يتعين توجيه نداء إلي الدول الأعضاء والمجتمع الدولي للمشاركة – على نحو نشط – في مؤتمر الأطراف المانحة بشأن جزر القمر المزمع عقده في موريشيوس خلال الربع الأول من عام ٢٠٠١.

—